

تحقيق

هنا القيروان

الفريضة المدعمة في بطون المتلاعبين بالقانون

ص 18-19-20



أخبار

التمن: دينار واحد

جريدة أسبوعية مستقلة - الجمعة 16 ماي 2017 - العدد 240

ATBNET & ATBMOBILE
Communiquez avec votre banque via un courrier sécurisé ...
www.atb.tn
ATB
Des professionnels à l'écoute.

ملف

قراءة متأنية في أحداث الكامور-تطاوين الحقيقة من الداخل

ص 14-15-16



قانون المصالحة

حوار

ميروك كرتليد كاتب الدولة لأملاك الدولة والشؤون العقارية

انتبه قطار يخفي قطارا آخر

لم أجد أي أثر للتحقيقات فتحتها الوزارة فيما يعرف «بوثائق بنما»

ص 4-5-6-7

ص 8-9

Senior Interim
بالخبرة تحقق
طموحاتك
www.seniorinterim.net | 31 346 346

هنا القيروان

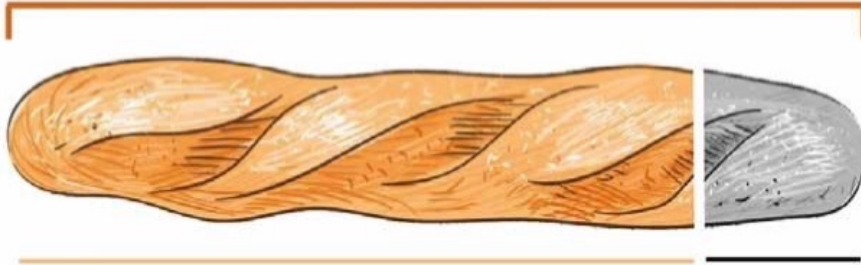
الفريئة المدعمة في بطون المتلاعبين بالقانون

أفلات المتلاعبين بالفريئة المدعمة من العقاب وضعف المراقبة أضرا قطاع الخبز في ولاية القيروان حيث سجلت المنطقة ظهور 25 مخبزة عشوائية تعمل دون ترخيص ما فتح الباب أمام السمسة بالفريئة المدعمة واريابك السوق بسبب المنافسة غير الشريفة بين المخابز التي تحترم القانون وتلك التي تعمل خارجه جزئيا أو كليا.

ناج الإغدودي / تم انجاز هذا التحقيق بدعم من مركز تطوير الاعلام MDC وبإشراف وليد الماجري

مخابز القيروان بين العشوائيات والقانوني

160 مخبزة



135 مخبزة مرخصة

25 مخبزة عشوائية

المدعمة على المخابز العشوائية واستعمال المادة المدعمة وضلع عديد الجهات المسكة بالمادة المدعمة.

تعترف ادارة التجارة بالقيروان ممثلة في رئيسها عبد الرحمان الجندوبي بوجود تجاوزات رغم جهود ملاحقة ادارته واعوانه للمخالفين. ويتحدث عن ضبط مخالفات وتحرير محاضر حجز في اكثر من مناسبة وضبط لقائمة المخابز المتورطة في التعلاب بالفريئة المدعمة. ويستدل على قوله بحجز كميات كبيرة من الفريئة المدعمة من بينها حكاية حجز 300 كيس من فئة 100 كلغ من الفريئة المدعمة كانت مخزنة بمستودع ومعها آلة خياطة آلة وزن وأكياس من فئة 50 كلغ. (صاحبه مازال بعد عام كامل مجهولا حسب تاكيد مدير التجارة بالقيروان)

وتتمثل العملية -وفق المصدر ذاته- في تحويل الفريئة المدعمة من أكياس فئة 100 كلغ (فئة أكياس الفريئة المدعمة الى أكياس فئة 50 كلغ من أجل التمويه على انها غير مدعمة نظرا الى ان هناك مخابز تتزود بأكياس ال50 كلغ من الفريئة غير المدعمة. ويستفيد الوسطاء من الفارق الكبير بين ثمن الفريئة المدعمة التي تحصل عليها أي مخبزة مدعومة 6.089 دينار مقابل بيعها في

بصوت عالي في مراجعة الدعم نتيجة تسجيل اخلالات جمة.

ويقدر حجم دعم الخبز ب240 مليما في الكيلوغرام بالنسبة الى الخبز الكبير مقابل 200 مليما في الكيلوغرام بالنسبة الى خبز الباقات. ويقدر الحجم الجملي لدعم الخبز ب29 مليون دينار سنويا وفق الأرقام الرسمية للدولة التونسية.

وكان حجم الدعم بالنسبة الى الحبوب قد ناهز 887 مليون دينار سنة 2013 مقابل 447 مليون دينار سنة 2007 حسب المعهد الوطني للإحصاء، حيث تستورد تونس 80 بالمائة من حاجاتها من القمح اللين (15 مليون قنطار من الحبوب يتم استيرادها سنويا). ويكلف استيراد الحبوب سنويا 1300 مليون دينار.

ضعف في المراقبة .. و اخلالات جمة

كانت فرضية التحقيق تتجه نحو اثبات ضعف المراقبة الاقتصادية في عملية توزيع مادة الفريئة ما ادى الى حرمان المواطن من استحقاقات الدعم وتحقيق المخالفين لارباح مادية هامة. غير أن قرار تنفيذ إضراب في قطاع المخابز مؤخرا كشف عدة جوانب وزوايا خفية على لسان اهل القطاع تتعلق بشبهات فساد في توزيع مادة الفريئة

كيسا للصف (ج) ويهم المخابز المحدثه بعد 2016، في حين يناهز أكبر مقدار من الممكن أن تحصل عليه مخبزة نحو 390 كيسا ويهم (صنف ا) المتمثل في إنتاج الخبز الكبير.

وتخضع المخابز لتفقد روتيني لمعرفة تفاصيل التصرف في مادة الفريئة المدعمة من أجل التصدي لعملية التقويت فيها والحرص على تحويلها الى خبز (تباع بشكل غير قانوني لمحات المرطبات والمخابز العشوائية).

ويتم تدوين كميات الخبز المحولة يوميا في كراس خاضع للمراقبة. تحصل كل مخبزة على حاجتها من الفريئة وفق عدد العمال المصرح بهم وقيمة التغطية الاجتماعية بحساب كيس ونصف (150 كلغ) عن كل عامل يوميا لمدة 26 يوما. أي بمجموع 39 كيسا من فئة 100 كلغ عن العامل.

1300 مليون دينار تكلفة استيراد الحبوب سنويا

يفترض بقطاع المخابز، بصفته مدعما من دافعي الضرائب وميزانية الدولة، أن يكون مراقبا بشكل صارم كي لا يتم ترك ثغرات تتيح حصول تجاوزات. لكن حصلت عدة تجاوزات دفعت النقاش العام نحو التفكير

تشتهر مدينة القيروان بصناعة خبز تقليدي مميز في مخابز عتيقة مثل خبز الصينية. كما تعرف بخبز "الشواي" والذي يستعمله أساسا باعة سندويتش "الكفتاجي" وخبز "الميدة" المصنوع من "السميد" ويحبذه أهل القيروان مغمسا في الملوخية. وتنوعت أصناف الخبز الأخرى من السميد والقمح والشعير وغيره وهي قبلة الزوار قبل اهالي المدينة خصوصا في شهر رمضان رغم ارتفاع أثمانها مقارنة بالخبز المصنوع من الفريئة المدعمة.

جاء قرار إضراب المخابز يوم 6 مارس 2017 الذي شمل المخابز التي تستعمل الفريئة المدعمة بمناخية الاحتجاج على تنامي المخابز العشوائية غير المرخص لها والتي تستعمل الفريئة المدعمة بشكل غير قانوني، بالإضافة الى المطالبة باستخدام مختلف المواد في صناعة الخبز ما يجعل خبزها قبلة الحرفاء بشكل أكبر. أما المطالب الرئيس الذي خفي عن الرأي العام فهو إلغاء كراس مراقبة حركة الفريئة بالمخابز المدعمة وهذا ما دل عليه محضر الاتفاق المبدئي بين نقابة المخابز ووزارة الصناعة والتجارة اثر الاضراب المذكور.

25 مخبزة خارج القانون في القيروان

يبلغ عدد المخابز التي تنبش العمل في ولاية القيروان 135 مخبزة تشتغل وفق ترخيص قانوني، 97 منها صنف (ا) تصنع الخبز الكبير و 38 صنف (ج) تصنع «الباقات» وهو الخبز الصغير الحجم. في المقابل تُحصي الادارة الجهوية للتجارة بالقيروان ونقابة المخابز 25 مخبزة عشوائية غير مرخصة أي ما يقارب الخمس علما أن العدد الجملي للمخابز في كامل تراب الجمهورية لا يتجاوز الألف مخبزة مرخص لها.

يقصد بالخبز المدعم الخبز الذي يصنع من مادة الفريئة المدعمة من قبل الدولة. وقد وضعت لها وزارة التجارة عدة أصناف وشروط.

تحصل المخابز المرخصة المسجلة لدى مصالح وزارة التجارة، على حصتها من الفريئة المدعمة وفق المقادير التالية: 118

قيمة دعم الخبز حسب المنف



السوق السوداء بين 30 و50 دينار ما يتيح تحقيق أرباح طائلة تفوق عملية تحويل الفريضة إلى خبز.

ولئن يفرض القانون عقوبات جزائية مالية و سجنية على كل مخالف، فإنّ تأخر تنفيذ الأحكام والعقوبات الصادرة عن المحاكم مازال يشجّع المخالفين على المضي في التجاوزات. علاوة على أنّ قيمة العقوبة ضعيفة ويمكن لمن استفاد من عملية البيع غير القانوني للفريضة المدعمة أن يغطي تكاليفها.

و ينتج الـ100 كلغ من الفريضة -وفق ما يبيّنه الرسم الجرافيكي المصاحب- بين 290 و300 خبزة من الحجم الكبير. ويحقق الـ100 كلغ أرباحا تقدر بـ10 اضعاف قيمة شراء الفريضة: (230×300=69 دينار تقريبا).

شغل للعاطلين» بجهة تفتقر لمواطني الشغل. وبدل أن تحصل على ترخيص، فقد اكتفت بكراس الشروط. هذه المخابز تصنع مختلف أنواع الخبز. عادة تباع الخبز المصنوع من السميد (مادة مدعمة) في حين تم ضبط فاريضة مدعمة لدى بعض المخابز.

لم يسع اصحاب المخابز العشوائية الى الحصول على تراخيص فهم يستغلون قناعة السلط الجهوية عن تعويضهم للنقص في الخبز وتحقيق الاكتفاء بالجهة. وهي حجج والى الجهة في عدم تنفيذ قرارات غلق المخابز العشوائية.

في حين يؤكد اصحاب المرخصة حصول اضرار اقتصادية لاصحاب المخابز المرخصة. فجهة يمكن للمخابز غير المرخصة صناعة مختلف انواع الخبز ومختلف الاحجام وبكميات غير محدودة وايضا دون دفع الضرائب ولا التغطية الاجتماعية للعمال. فيحققون بذلك أرباحا على حساب المخابز المظلمة.

نعيم الثائري صاحب مخبزة من بوحجلة، وبالتالي فهو واحد من بين المتضررين بالجهة. يؤكد نعيم ان خبز المخابز القانونية لا يجد الرواج في ظل المنافسة مع خبز متنوع الحجم والنكهات. ومن جهة ثانية تعرضت المخابز المرخصة الى هروب عمالها ونحوهم للعمل بالمخابز غير المرخصة نظرا لدفعها اجوار اعلى. تصل 40 دينار اي اكثر من الـ21 دينار التي توفرها المخابز المرخصة.

واكد حصول اضرار كبيرة على المخابز القانونية. وقال «من غير المعقول في ظل القوانين المظلمة للقطاع تواصل حصول هذه التجاوزات.

وفي تعبيره عن رأيه في صاحب مخبزة مرخصة يلجأ الى فتح مخبزة عشوائية، اكد السيد الثائري ان هذا الشخص شعر بخطورة ضرر المخابز العشوائية ووجد الحيلة في تعديل خسارته للحيلولة دون

قانونية»، وهو أمر لا يفترض وقوعه في صورة وجود مراقبة مشددة لمسالك التوزيع و وضع ضوابط صارمة لتجفيف منابعها.

تشير تقارير ادارة المراقبة الاقتصادية بشكل متواتر الى ضبط محلات مرطبات ومخابز عشوائية تستعمل الفريضة المدعمة بدل الفريضة الرفيعة. والسؤال الذي يطرح هنا: من اين تتزود هذه المحلات والمخابز بالفريضة المدعمة غير القانونية؟

يتبين من خلال المعاينة ومحاضر المخالفات وتصريحات المخالفين خلال عمليات الصلح مع ادارة التجارة ان المخابز العشوائية تستعمل فريضة مدعمة. ولأنهم لا يمكنهم الحصول عليها رسميا من وزارة التجارة فهم يشترونها من المخابز التي تتزود رسميا بالفريضة أو عن طريق وسطاء

وفق تصريح المدير الجهوي للتجارة فقد تمّ خلال فترة الاضراب التفتن الى أنّ صاحب مخبزة قانونية في منطقة بوحجلة من ولاية القيروان يمتلك مخبزة أخرى عشوائية ويزودها بالفريضة المدعمة وهذا الامر يحقق له ارباحا حسب ما يبيّنه جدول بيع الخبز الكبير والباقات. وتحقق المخبزة العشوائية ارباحا اكثر من المخبزة المرخصة والمدعومة. تتقاطع تصريحات ادارة التجارة مع تصريحات المهنيين في عديد النقاط. أولها الاعتراف بوجود مخابز عشوائية. وثانيا وجود تلاعب بمادة الفريضة المدعمة وثالثا تاثير ذلك على عمل المخابز المرخصة والتسبب في مشاكل اقتصادية لها ما يؤدي الى افلاسها وتراجع ارباحها وهروب العمال.

توجد في معتمدية بوحجلة 6 مخابز عشوائية من بين 13 مخبزة. المخابز غير القانونية استغلت غياب الادارة بداية الثورة وانتصبت من منطلق «ايجاد مواطن

بقية المخابز العشوائية والبالغ عددها إجمالا 25 مخبزة عشوائية.

هامش الربح عند التحايل على القانون

تخصص الدولة لدعم الخبز ضمن سلة المواد المدعمة مبالغ مالية باهظة من الميزانية وصلت سنة 2017 الى 25.8 من نفقات التنمية و1.6 من الناتج الاجمالي المحلي و6.7 من ميزانية الدولة.

يقدر استهلاك الفرد (التونسي) من الخبز سنويا 70.8 كلغ أي ما يساوي 47 دينار من الدعم سنويا بحساب 200 دينار لكل عائلة

كمية الخبز المنتجة حسب المنف

تستعمل المخابز العشوائية (عددها 25 في ولاية القيروان منها 6 في معتمدية بوحجلة) عادة الدقيق (ماد مدعمة) والفريضة الرفيعة (غير مدعمة) إلى جانب ثبوت استعمالها للفريضة المدعمة والتي ثبت انه يتم اقتناؤها بطريقتين غير قانونية عن طريق المخابز المرخصة التي تتزود رسميا بالفريضة المدعمة وفق ما افادنا به عبد الرحمان الجنوبي المدير الجهوي للصحة بالقيروان.

وقد تم، بناء على تراتيب استعمال المواد

قيمة دعم الخبز حسب المنف



(2013). وقد قفزت قيمة الدعم سنة 2016 الى 29 مليون دينار.

مسالك التوزيع غير القانونية للفريضة المدعمة؟

من بين مطالب اصحاب المخابز المضربين، التصدي للمخابز التي تحصل على الفريضة المدعمة من مسالك توزيع غير

المدعمة، تخطلت عدد من المخابز المخالفة (18) مخبزة في جانفي 2017 في القيروان) علما أنّها مخابز مرخصة ومع ذلك لم تتوان عن ارتكاب المخالفات.

ووصل عدد المخابز التي صدرت في شأنها قرارات غلق، من قبل الادارة الجهوية للتجارة ووالي القيروان، 20 مخبزة. ولم يتم تنفيذ أي قرار (التنفيذ بيد والي القيروان). وهي تواصل عملها إلى جانب

الإفلاس وهروب العمال.

كمية الخبز المنتجة حسب الصنف لكل 100 كغ فاريينة



في قانون المخابز «يجب ان تكون هناك موافقة من الولاية ثم موافقة لجنة مراقبة. يقول نعيم ولكن هذا لم يحصل وواصلت المخابز العشوائية عملها.

وقال نعيم ان هذه المخابز تحصل على الفاريينة من مسالك متنوعة. وحمل الادارة مسؤولية المراقبة واتهمها بخلق هذه المشاكل واختراق عدة حجج منها «تعديل السوق» وتوفير احتياجات المواطنين من الخبز. وقال «ان الادارة لديها سلطة قوية على اصحاب المخابز المرخصة ولكنها تضعف امام المخابز العشوائية. وقال ان الادارة غير مؤهلة لتطبيق القانون في التصدي للمخابز العشوائية وحماية المستهلك والمخابز القانونية.

مخابز قانونية في خطر خلال اضراب المخابز حرص البشير الجلاصي، رئيس نقابة المخابز بالقيروان وعضو الغرفة الوطنية للمخابز، على انخراط جميع المخابز في الاضراب بهدف لفت الانتباه الى القطاع والمطالبة بتنفيذ محاضر اتفاق مع وزارة التجارة منها التعويض لاصحاب المخابز عن زيادة اجور العمال. ولكن المخابز العشوائية واصلت العمل وتوفير الخبز الامر الذي استبشر به مسؤولون جهويون.

كان الحوار الذي اجري مع رئيس النقابة منرجا في التحقيق. فقد كان مقابلة لمناقشة الاضراب وتفصيله وفي نفس الوقت فرصة لمواجهته بانتهامات تطاله شخصيا.

بداية يقدم الجلاصي اكثر من حجة حول تراجع مبيعات المخابز المدعمة، يُوعز ذلك لعدة أسباب أولها:

«كثرة المخابز والتساهل في إسناد التراخيص علاوة عن المخابز العشوائية ما نتج عنه كثرة الخبز ومن هنا تأتي فواضل الخبز» وفق قوله.

وثاني هذه الأسباب يتعلق ب:

«تدني جودة الخبز المدعم الذي يتكون من الملح والفريينة والخمائر والماء. وهو يجعل هذا الخبز بعيدا عن رغبات المواطنين في حين تشهد المخابز الاخرى ومنها العشوائية اقبالا من قبل المواطنين نظرا لاستعمال عديد الانواع من الدقيق والاضافات مثل البهارات والدهون والزيتون والملونات والمنكهات».

يكشف الحوار مع رئيس غرفة اصحاب المخابز بالقيروان بشير الجلاصي العديد من الثغرات في مجال التزود بالفريينة والحجج التي يقدمها اصحاب المخابز منها ان مصالحهم تضررت وتراجعت ارباحهم ما يدفعهم الى ارتكاب مخالفات من بينها استخدام الفريينة المدعمة لانتاج الخبز والمنتجات غير المدعمة.

ويقول الجلاصي في الحوار ذاته (نحتفظ

بتسجيل صوتي) بارتكاب مخابز مرخصة ومدعمة لمخالفات التفريط في مادة الفريينة كما يقدم تبريرات لهذه المخالفات.

وتحدث الجلاصي عن ازمة اقتصادية تعصف بأصحاب المخابز المدعمة كان هو احد ضحاياها ومن عواملها نفور العمال ما جعل مخبزيته «مهدة بالافلاس» ان لم تكن في الحقيقة كذلك. وتراجع انتاجه للخبز وتحوله من التردد اليومي على المخبزة لانتاج الخبز الى التردد على المحكمة بسبب شكاية قدمها ضده العمال.

بعد معيانات ومتابعة يومية تأكد لنا أنّ مخبزة الجلاصي أصبحت نادرا ما تصنع الخبز حيث باتت تغلق أبوابها لعدة أيام متتالية.

من أين لك هذا ؟

ينتهرب السيد الجلاصي من الإجابة عن سؤال مصدر الفريينة التي تم حجزها في المستودعات وهو رئيس الغرفة الذي يفترض ان تكون له متابعة للملف بعد عام من التحقيق. كما يلوذ بالصمت حيال الاستفهام عن الجهة التي تزود محلات المربطات والمخابز العشوائية، ويرمي الكرة في مرمى المراقبة الاقتصادية قائلا «اسأل المراقبة الاقتصادية».

لم يستطع رئيس غرفة المخابز ان يجيب عن هوية صاحب البضاعة المحجوزة ولم يكن

الصنف ج باقات

الصنف أكبر

هامش الربح

هامش الربح

المطاحن.

من جهة ثانية وبدل مضاعفة اليات الرقابة على الفريينة المدعمة عبر وسائل مختلفة، تم توحيد حجم اكياس الفريينة لتصبح ذات 5 كغ بالنسبة الى الفريينة المدعمة وغير المدعمة على حد سواء. هذا الامر يقلص من امكانية المراقبة ويجعلها اكثر تعقيدا.

يقدم مدير التجارة، من جانبه، مقترحات منها إلغاء الدعم واعتماد اليات اخرى بديلة بسبب متاعب المراقبة والعجز عن مجابته بعدد قليل من الاعوان ناهيك عن تكديدها لخسائر فادحة واهدار للمال العام ووضعها في جيوب من لا يستحقه وفق قوله.

في حين يقترح رئيس نقابة المخابز توحيد اجراءات صناعة الخبز والغاء الفريينة المدعمة او تحريرها وجعلها اختيارية من اجل تحسين جودة الخبز.

وبين المقترح الأول والمقترح الثاني مازال نزيه الفريينة المدعمة متواصلا، ومازال دافع الضرائب التونسي يتحمل هذا العبء الاضافي في حين ينتفع غيره (السماسرة، اصحاب المخابز ومحلات المربطات غير القانونية) بعائداته ومراييحه.

جدير بالذكر انه تم اجراء انتخابات على مستوى نقابة المخابز وفاز برئاستها البشير الجلاصي الذي كان طرفا في هذا التحقيق.

متحمسا لمتابعة القضية مع الجهات الامنية التي تحقق في القضية منذ اكثر عام، خاصة وانه متهّم بشكل مباشر في القضية وقد تم تداول اسمه في الإعلام فضلا عن كون الشخص المخالف يرجع له بالنظر نقابيا.

سجلت المراقبة في جانفي 2017 نحو 18 مخالفة متعلقة بمادة الفريينة المدعمة. وتم التفتن الى قيام عدد من المخابز بالتفريط في كميات من الفريينة المدعمة في حين تم حجز كميات اخرى من الفريينة المدعمة داخل عدد اخر من المخابز لايحق لها استعمالها.

تعليق العمل بالكراس اليومي

اقترحت غرفة المخابز خلال الاتفاق الذي أبرمته مع وزارة الصناعة بشأن الفريينة المدعمة على اثر الاضراب المذكور، تعليق العمل بالكراس اليومي الذي تسجل فيه حركة الفريينة. والهدف من هذا الاجراء، حسب رئيس غرفة القيروان، هو تخفيف الضغط عن اصحاب المخابز المدعمة امام ما يواجهونه من صعوبات ادت الى عزوف العمال بسبب عدم القدرة على سداد اجورهم وفق قوله.

واستنادا الى عدد من المهنيين فإن هذا الاجراء ستكون له تداعيات سلبية كثيرة ستضاعف حتما من المخالفات المتعلقة بالاتجار بالمواد المدعمة، وتلغي عملية المراقبة وتجعلها صعبة حتى وان تركزت على مستوى